



نشرة اسبوعية داخلية ترصد أهم ما نشر من اخبار عن مرفق الكهرباء  
بالصحف والمواقع الإلكترونية

في الفترة من ٢٠١٧/٣/٥ إلى ٢٠١٧/٣/١١  
مع تحيات

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

المدير التنفيذي  
المهندس / حاتم وحيد

إعداد  
أ/ هبه الله شريف  
المشرف علي الاعداد  
أ/ رانيا عزب

الشرق  
الوسط

الأخبار

الجمهورية

الجمهورية


الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

مستسل	الموضوع	صفحة	التاريخ	المصدر
1	الكهرباء: لا انقطاع للتيار هذا الصيف.. ولدينا احتياطي 18 ألف ميغا	2	6/3/2017	
2	رئيس "سيمنز": الفرص الاستثمارية في مصر كبيرة.. ونجحنا في تحدى بناء أكبر محطة طاقة بالعالم.. ونتطلع للدخول بمشروعات النقل والقطارات في مصر.. ويؤكد: تأخر محطات الرياح ليس بسبب تأخر المستحقات لدى مصر	-4-5-3	2017/3/6	اليوم السابع
3	وزارة الكهرباء عن صفقة العدادات المضروبة: "معدنناش معلومة"	7	2017/3/5	اهل مصر
4	41 مليار جنيه ديون «الكهرباء»	8	2017/3/5	الشروق



## الكهرباء: لا انقطاع للتيار هذا الصيف.. ولدينا احتياطي 18 ألف ميغا

الإثنين 06/مارس/2017 - 09:36 ص

وفاء نور الدين - مصطفى زكى

أكد مصدر مسئول بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ، أن القدرات الإجمالية لشبكات الكهرباء فى صيف هذا العام سيصل الى 51 ألف ميغاوات، وأن استهلاك المواطنين لن يزيد عن 33 ألف ميغا وات ، مما يحقق فائض يصل الى 18 ألف ميغا وات .

وأوضح المصدر، أن ذلك نتيجة تدعيم وصيانة الشبكات ، مضيفا أن الفائض سيتم الاستفادة منه تبعا لخطة الوزارة، فى الاعتماد عليه فى تعويض انتاج الوحدات المستهلكة.

وعقد الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، اجتماعًا فى أواخر يناير الماضى للوقوف على مستجدات الموقف التنفيذي لمشروعات تدعيم الشبكة الكهربائية الموحدة لمجابهة أحمال صيف 2016 و2017 بمرحلتها الأولى والثانية وتفريغ قدرات التوليد من محطات البرلس، العاصمة الإدارية، وبنى سويف.

# اليوم السابع

رئيس "سيمنز": الفرص الاستثمارية في مصر كبيرة.. ونجحنا في تحدى بناء أكبر محطة طاقة بالعالم.. ونتطلع للدخول بمشروعات النقل والقطارات في مصر.. ويؤكد: تأخر محطات الرياح ليس بسبب تأخر المستحقات لدى مصر

الإثنين، 06 مارس 2017 12:33 م



كتب - مصطفى عبد التواب

نفى رئيس مجلس إدارة سيمنز "جو كايزر" أن تكون الشركة الألمانية قد أجلت تنفيذ مشاريع محطات الكهرباء التى تعمل بطاقة الرياح فى مصر بسبب تأخر الحكومة المصرية عن تسديد مستحقاتها، وقال فى لقاء خاص بسكاى نيوز

عربية من القاهرة أجرته الزميلة مريم صليبا، إن سيمنز تبحث الدخول بمشاريع النقل والقطارات فى مصر وفى السعودية أيضا.

وأضاف كايزر، نحن فخورون بالإعلان رسميا عن وصل هذه الشبكة الأولى بمصر بسعة 4800 ميغا واط، وهى بزيادة 10% عما خططناه سابقا، فى 18 شهرا وهذا خبر عظيم، مؤكدا أنه كان هناك تحديات واجهتهم، حيث إن بناء أكبر محطة للطاقة فى العالم ليس سهلا، وهى تتمثل فى كيفية جعل 24 ألف شخص يعملون على مدى 18 شهرا لإتمام المشروع، ولكننا نجحنا فى مواجهة التحدى.

وأشار رئيس مجلس إدارة سيمنز إلى أن ما يتداول من شائعات حول تأخرهم فى تنفيذ محطات الكهرباء العاملة بطاقة الرياح بسبب تأخر الحكومة المصرية فى سداد مستحقاتها ليس صحيحا، مشيرا إلى أنهم ركزوا اهتمامهم على بناء تلك المحطات الثلاث الكبرى، وفى الوقت ذاته اختاروا موقعا لبناء محطة وقائية خاصة بطاقة الرياح، لافتا إلى أن هناك نحو 500 ميغا واط من محطة إنتاج الطاقة بالرياح التى سيتم بناؤها، وأنهم لن يتسرعوا فى ذلك لأنهم يجب أن يصبح لديهم القدرة على إتمام مشروعهم المقدر، وليس هناك سبب يدعو للقلق، بحسب قوله.

وحول مصنع الصيانة أكد رئيس مجلس إدارة سيمنز أنه أولا عليهم أن يبنون محطات الطاقة بكامل قوتها وقدرتها على الإنتاج بسعة 14.4 جيجا واط، وذلك قبل مايو 2018، لذلك سيكون لديهم ما بين 6 إلى 9 أشهر ليقرروا ما سيبنونه أولا ثم ثانيا وثالثا، وذلك حتى يقرروا الأمور الأخرى المرتبطة بالطباعة ثلاثية الأبعاد واستخدامها بصناعة شفرات المراوح والتكنولوجيا التى سيتعملونها، وما يتعلق بالخدمة والصيانة مشددا أن الموقف كافٍ لإتمام كل شىء.

وأشار كايزر إلى أن تكلفة المصنع ترتبط بما سيحتاجونه أولا من قطع الغيار، وأيضا بإمكانية تحقيق الطباعة ثلاثية الأبعاد، وهو ما قد يتراوح بين 50 إلى 100 مليون يورو.

وحول حجم استثمارات سيمنز فى مصر بخلاف الطاقة، أكد كايزر أن استثمارات سيمنز ضخمة، قائلا "عدا الطاقة استثمرت الشركة كثيرا فى فعالية الشبكة والتوزيع، لأن هناك طاقة كثيرة مهدرة، نحن نحاول أن نجعل زبائننا يدخرون الكثير من أموالهم، وهذه أولويتنا"، مشيراً إلى أنهم يتطلعون إلى مشاريع النقل كخطوة ثانية حتى ينتقلون من وضع الاقتصاد الحالى إلى الاقتصاد المطور، وأول ما يحتاجونه هو الطاقة ثم الانتقال إلى البنية التحتية، من خلال بناء مدينة عصرية متطورة كبيرة تكون وسائل النقل فيها مريحة، مثل العربات والمترو، مشدداً أن الفرص فى مصر كبيرة للدولة ولشعبها".

وأوضح أن لديهم الكثير من الأفكار الجيدة، قائلاً "نحن نؤمن بمساعدة الشعب المصرى ليحقق التقدم الاقتصادى، وهذا شىء جيد لسيمنز من الناحية التجارية".

وحول استثمارات الشركة بالسعودية والدور الذى ستلعبه سيمنز بروية المملكة 2030، قال إن الاستراتيجية التى وضعها ولى العهد السعودى تشبه الوصفة التجارية، لأنها تتعلق بفاعلية الطاقة، وإمكانية التنقل، وأيضاً النظام الصحى وضرورة كونه فعالاً ومحلياً، وأيضاً كيفية التركيز على التصنيع بحقبة ما بعد النفط، مؤكداً أن الشركة تتطلع لكيفية إنشاء المدن العصرية فى المراكز الحضرية، وكيفية الربط بين المدن الكبرى جدة ومكة والمدينة معا لأن المملكة تخطط لاستقبال 35 مليون حاج، وهو ما يحتاج إلى شبكة نقل آمنة ومريحة، وإلى مزيج بين النقل البرى والجوى بين المدن، لهذا فإن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تقوم الشركة بها.

وتابع رئيس مجلس إدارة سيمنز إنه يظن أن السعوديين يتطلعون إلى أن يكون هناك استثمار أجنبى كبير، وخاصة فى مجال إنتاج الطاقة، وبالطبع شركة أرامكو هى أكبر شركة نفطية فى العالم، وهى شركة مبتكرة وخاصة فى ما يتعلق بمستقبل ما بعد النفط، مشيراً إلى أن هناك فرص استثمارية كبيرة فى السعودية، والشركة تدرس ما يريدون فعله وفقاً لخطة 2030 وتحدد كيف ستساعدهم.

وأوضح أن الطباعة ثلاثية الأبعاد ستؤثر حتماً على جانب الخدمات من مركز التصنيع، لأنهم اليوم جعلوا قطع الغيار مركزية، وإذا كبر الأمر فسيكون أفضل، ولكن ما يروونه فى الطباعة ثلاثية الأبعاد هو أن مراكز الخدمات لن تكون مركزية، حيث ستكون هناك وحدات صغيرة، وهو ما سيؤدى إلى انعدام المركزية فى وحدات إنتاج قطع الغيار وستكون

الفعالية والسرعة أكثر، لافتا إلى أن ما يعتقدونه أنه مهم هو البرمجيات التي تساعد في تحقيق ذلك، وأيضا علم المواد، أو بمعنى آخر المادة أو المسحوق الذي سيتعملونها والتي يجب أن تكون مقاومة للحرارة.

واختتم مؤكدا أنهم لا يهدفون إلى شركات أخرى في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد، لأنهم سيغلقون منتو جرافيكس قريبا، بعدما أضافوا المحاكاة للتصميم الكهربائي الميكانيكي، مشددا "لقد وسعنا الهوة بيننا وبين من يحاول اللحاق بنا في مجال الإنتاج الصناعي الرابع بصورة معتبرة، واليوم هناك في القاهرة 500 شخص من قطاع منتوجرافيكس، وسنستثمر عضويا وبقوة، لذلك لا نحتاج إلى عمليات شراء كبيرة لبناء شركة التصنيع الرابع المستقبلية".

المشرف العام على التحرير  
داليا عماد



## وزارة الكهرباء عن صفقة العدادات المضروبة: "معدناش معلومة "

2017/3/5

أكد أيمن حمزة المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أنه ليست لديه أي معلومة حول ندب لجنة تحقيقات من الوزارة للوقوف على حقيقة عقد شركة مصر الواسطي للكهرباء، صفقات قراءة عدادات "مضروبة".

وأضاف في تصريحات خاصة لـ"أهل مصر"، "أنا معدنيش معلومة عن الكلام ده وأول ما أعرف هرد عليكم".

وكانت أنباء ترددت عن إرسال وزارة الكهرباء، لجنة تحقيق إلى شركة كهرباء مصر الوسطي خلال الأسبوع الماضي، وقامت بفتح تحقيق مع مسؤولي الشركة وبالتحديد مع إدارة النظم والمعلومات وذلك عن الأجهزة المضروبة المستخدمة في قراءات عدادات المشتركين وغير الصالحة للعمل، وإهدار الشركة 123 مليون جنيه.





## 41مليار جنيه ديون «الكهرباء»

كتب - محمد صلاح :

نشر فى : الأحد 5 مارس 2017 - 7:49 م | آخر تحديث : الأحد 5 مارس 2017 - 7:49 م

-مصدر: الوزارة تعانى فى تحصيل الفواتير من الجهات الحكومية

قال مصدر مسنول بوزارة الكهرباء إن قيمة المديونيات المستحقة على الوزارة تبلغ 41 مليار جنيه بعد تحرير سعر الصرف وزيادة أسعار المواد البترولية، مشيراً إلى أن وزارة المالية تتحمل فروق دعم المواد البترولية المقدمة لمحطات إنتاج الكهرباء.

أضاف المصدر، الذى فضل عدم ذكر اسمه، فى تصريحات لـ«الشروق» اليوم، أن الوزارة سددت 20 مليار جنيه للبترول أخيراً، وذلك عقب حصولها على قرض من بنكى مصر والأهلى، كما سددت 1.2 مليار جنيه من إيرادات تحصيل فواتير الكهرباء، ليصل إجمالى ما تم سداده للبترول 21.5 مليار جنيه، ليتبقى 41 مليار جنيه متأخرات على الكهرباء.

وأشار إلى أن هناك معاناة فى تحصيل فواتير الاستهلاك من الجهات الحكومية، لعدم التزامها بتسديد المستحقات المتأخرة عليها، موضحاً أن الوزارة تنتظر نتائج عمل لجنة فض الشكايات المالية للحصول على جزء من المستحقات للالتزام بسداد أقساط القروض والوقود المستخدم فى المحطات.

واحتلت شركة مياه الشرب والصرف الصحى ووزارة الأوقاف، والمحليات المرتبة الأولى التى تعتبر الأكثر مديونية لديها، حيث بلغت مستحقات الكهرباء لدى قطاع الأعمال أكثر من 9 مليارات جنيه، فى حين وصلت مديونيات الهيئات الاقتصادية لقطاع الكهرباء نحو 5 مليارات جنيه، التى تشمل الهيئة القومية للسكك الحديدية، والهيئة القومية للبريد، والهيئة العامة للبترول، وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة السلع التموينية.

ولفت إلى أن الوزارة ستسدد 900 مليون جنيه لوزارة البترول خلال الأسبوع الحالى ضمن مستحقات الوقود الذى

تستخدمه لمحطات الإنتاج، مؤكدا اهتمام أن الوزارة ملتزمة بسداد 500 مليون جنيه شهريا مقابل الوقود اللازم للمحطات، مؤكدا أنه تم الاتفاق على زيادة المبالغ التي تسدها وزارة الكهرباء كل شهر لتصل 750 مليون جنيه، وأن الوزارة تسعى لزيادة المبالغ التي تسدها لوزارة البترول إلى مليار جنيه شهريا، خاصة بعد توصيل خطوط الغاز لمحطات الكهرباء التي تنفذها سيمنس، مشيرا إلى أن وزارة البترول ترغب في تحصيل جزء من المستحقات المتأخرة للالتزام بتوريد احتياجات المحطات، خاصة بعد تحرير سعر صرف الدولار والقيمة المضافة.